دور وسائل الإعلام العُمانية في طرح القضايا المجتمعية للجمهور بسلطنة عمان

حنان بنت محمود بن عودة أحمد*

إشـراف: أ/د. ليلى حسين السيد**

إشـراف مشـارك: د. داليا عبد المنعم***

المقدمة :

إن الإعلام العُماني منذ انطلاقه في مطلع السبعينيات ينمو ويتطور من الداخل منطلقا من شخصيته وقناعته الذاتية، ومتحدثا بلسانه، وناقلا واقع حياته وفكره وشعوره، مركزا جل اهتمامه على همومه الداخلية التي من شأنها جعل المواطن العُماني الدافع والناقل والكاتب والمعد للرسالة الإعلامية في عُمان.

ووسائل الإعلام لا يمكن أن توجه الجمهور العُماني كيف يفكر ولكنها قادرة على توجيه فكره نحو قضية معينة وتحديدا القضايا الوطنية والأساسية، التي تجمع مصالح العدد الأكبر من المواطنين داخل مجتمع مثقف وواع، لا يعتمد على وسائل الإعلام العُمانية فقط، إنما يتيح مجالًا للقراءة والاطلاع والتعرف على خلفيات المشاهد والقضايا والأخبار، التي يتلقاها ليحلل ويفسر وكل ذلك ينصب في عملية التنمية والارتقاء بالبناء المعرفي والإدراكي للمواطن العُماني في كافة المجالات وتوعيته وإمداده بالمعلومات حول القضايا المهمة المثارة في المجتمع العُماني.

ولا يختلف اثنان على الدور الخطير للإعلام العُماني بمختلف وسائله في تشكيل آراء وطرح الموضوعات وتغيير الأحكام وإيصال المفاهيم، وغرس القيم وتأصل الكثير من المهارات والسلوكيات وتقديم العلوم وبسط المعرفة؛ لذا تقع على الإعلام مسؤولية اتجاه المجتمع وأبنائه في عرض مشاكلهم، وتبني

* باحثة دكتوراه بقسم الإعلام – كلية الآداب بجامعة حلوان

** أستاذ الإذاعة والتلفزيون بقسم الإعلام – كلية الآداب بجامعة حلوان

*** مدرس العلاقات العامة والإعلان بقسم الإعلام – كلية الآداب بجامعة حلوان

آرائهم ومقترحاتهم، ولفت أنظارهم، نحو واجباتهم وحقوقهم وخلق توجهات إيجابية.

كما و سعت الوسائل الإعلامية العُمانية منذ نشأتها إلى تضمين البرامج والمواد الخاصة لطرح أهم القضايا بمختلف المجالات، وتقوم هذه البرامج والمواد الصحفية على وعي المواطن العُماني بأهمية التثقيف حول أبرز القضايا في المجتمع، وللحديث عن ذلك وعن دور المثقف العماني، فلعلنا ندرك جميعًا جوانب التطوير الحاصلة في المجتمع العُماني، والتأكيد على أهمية تحقيق التنمية المستدامة في جميع مجالات الحياة، وهي تعدُّ الإنسان العُماني غايتها، مما يعني ضرورة أن يسهم الإنسان العُماني بدور فاعل في تحقيق متطلبات هذه التنمية وتعزيز دور السلطنة في الحضارة الإنسانية المعاصرة، مما يعني ضرورة أن يقوم المواطن العُماني بدور فاعل في خدمة قضايا التنمية المستدامة للمجتمع، وأن يكون له دور بارز في خدمة القضايا الاجتماعية والإنسانية والفكرية والاقتصادية في مجتمعه، على المستوى المحلي و الخارجي.

وتهتم هذه الدراسة بالتعرف على دور وسائل الإعلام العمانية في طرح القضايا المجتمعية للجمهور في سلطنة عمان.

مشكلة البحث:

في ضوء سعي وسائل الإعلام العُمانية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي ترتبط ارتباطا مباشرًا بالمجتمع، تستهدف أبرز قضايا المجتمع وتتفرد في برامجها لبث كل ماهو متعلق بالبرامج والمواد الصحفية التي تطرح القضايا المجتمعية وأهمية إمداد المعلومات للجمهور، ولما كان من الضرورة تزويد المجتمع بمعلومات كافية حول القضايا لاتخاذ موقف وسلوك معين اتجاه هذه القضايا التي تهمهم، كان لزامًا على وسائل الإعلام العُمانية القيام بدور أكثر فعالية وتأثيرًا في التوعية بكافة القضايا المجتمعية، التي تتعلق بالجمهور العُماني، وذلك لتشكيل البناء الإدراكي والمعرفي للفرد والمجتمع. ويسهم هذا البناء في تشكيل رؤية الفرد والمجتمع اتجاه القضايا المجتمعية، والقدرة على تحليلها واستيعابها؛ لاتخاذ السلوك المناسب حول هذه القضايا.

ومن هنا تحاول الباحثة من خلال هذه الدراسة التعرف على دور وسائل الإعلام العُمانية المختلفة الحكومية والخاصة، المقروءة والمسموعة والمرئية (الإذاعة والتلفزيون والصحافة والإلكترونية)، بسلطنة عُمان في طرح القضايا المجتمعية، التي تخص الجمهور العُماني بمختلف تنوعاته، وذلك من خلال دراسة ميدانية على الجمهور، إلى جانب السعي نحو الوقوف على أداء هذه الوسائل، ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة في هذا الصدد، وتدعيما لذلك تسعى الباحثة أيضا لقياس مدى اهتمام الجمهور العُماني بمجالات القضايا المجتمعية، وقياس أسباب تعرضهم للوسائل الإعلامية من خلال المواد والبرامج المتنوعة، ومدى الاستجابة لهذه المواد لإمدادهم بالمعلومات الكافية حول القضايا التي تهمهم.

أهداف الدراسة:

1. يتمثل الهدف الرئيسي في معرفة دور وسائل الإعلام العمانية في طرح القضايا المجتمعية للجمهور.
2. تحديد أكثر وسائل الإعلام العمانية التي يعتمد عليها الجمهور لمعرفة القضايا التي تهمهم.
3. رصد الدوافع التي تجعل المبحوثين يعتمدون كثيرًا على وسائل الإعلام العُمانية؛ للحصول على معلومات عن القضايا المجتمعية العُمانية.
4. الوصول إلى مؤشرات مهمة حول طبيعة ما تقدمه الوسائل الإعلامية العُمانية من برامج ومحتوى ثقافي واجتماعي، يهدف لتقديم المعلومات حول القضايا المجتمعية بسلطنة عُمان.

أهمية الدراسة:

- تحاول هذه الدراسة للوصول إلى مؤشرات حول دور وسائل الإعلام العُمانية في طرح ومناقشة القضايا المجتمعية، التي تخص الجمهور العُماني، ومن ثَمَّ تقديم بعض التوصيات التي تساعد على تدعيم دور وسائل الإعلام في هذا المجال.

- تحديد أهم وأبرز البرامج والمواد الصحفية التي تستعرض القضايا المجتمعية بسلطنة عُمان، التي تقدمها وسائل الإعلام العُمانية لإمداد الجمهور بمعلومات حول القضايا المجتمعية بالسلطنة.
- تركز الدراسة على الجمهور العُماني لأن المجتمع وزيادة معرفتهم بالقضايا المجتمعية سبب رئيس لاتخاذ السلوك والحلول المناسبة لتلك القضايا، وللتماشي مع العصر والحفاظ على هويته وموقفه في ظل عصر العولمة، والغزو الثقافي وكثرة وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيره.

تساؤلات الدراسة:

1- ما أهم القضايا التي تهم الجمهور في المجتمع العُماني؟

2- ما دور وسائل الإعلام العُمانية في طرح القضايا المجتمعية؟

3- ما حاجات ودوافع الجمهور للتعرض والاعتماد على الوسائل الإعلامية العُمانية؟

4- ما هو الإعلام المجتمعي وأهميته ؟

الاطار النظري للدراسة:

نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام:

ظهر مفهوم الاعتماد على وسائل الإعلام في السبعينيات الميلادية من القرن الماضي، وذلك عندما ملأ كل من دي فلور وساندرا بول روكيتش (وهما صاحبا كتاب نظريات وسائل الإعلام ومؤسسا نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام) الفراغ الذي خلفه أنموذج الاستخدامات والإشباعات، الذي أهمل تأثير وسائل الإعلام، وركز على المتلقي، وأسباب استعماله لوسائل الإعلام، فأخذ المؤلفان بمنهج النظام الاجتماعي العريض لتحليل تأثير وسائل الإعلام، واقترحا علاقة اندماج بين الجمهور، ووسائل الإعلام، والنظام الاجتماعي[1]

تقوم هذه النظرية على أنه في المجتمع الحديث أعضاء الجمهور يعتمدون على وسائل الإعلام في تكوين معارفهم وتكوين اتجاهاتهم نحو ما يحدث في مجتمعاتهم، وتتوقف نوعية ودرجة الاعتماد على وسائل الإعلام

على عدد من العوامل، أهمها درجة اتجاه المجتمع إلى التغيير، ودرجة عمل وكفاءة نظام الإعلام في المجتمع، وتوجه هذه النظرية اهتمامه إلى الظروف التاريخية والاجتماعية المحيطة بالتأثير المعرفي لوسائل الإعلام بأكثر مما تعمل النظريات الأخرى، التي تركز على التأثيرات الفردية والاجتماعية لوسائل الإعلام[2].

ومحور هذه النظرية أن الجمهور يعتمد على معلومات وسائل الإعلام ليحقق حاجاته ويحصل على أهداف معينة، وذلك فإنه يقترب من الفكرة الأساسية لأنموذج الاستخدامات والإشباعات، ولهذا نجد أن نظرية الاعتماد تختلف عن النظريات الأخرى في تفسير تأثير الوسائل الإعلامية في ظروف الاستقرار الاجتماعي، إذ يفترض أنه حينما يكون التغيير الاجتماعي والصراع مرتفعين فإن المؤسسة القائمة، والمعتقدات والممارسات التي تواجه التحدي تجبر الناس على إعادة تقييم آرائهم وتضعهم أمام عدة اختيارات[3]، وما يشعر به المرء من غموض اتجاه بعض القضايا يدفعه إلى البحث عن معلومات جديدة تلبيها وسائل الإعلام عادة[4].

وتكتسب هذه النظرية أهمية في مجال نظريات الإعلام؛ لكونها تتضمن ثلاثة أنماط من التأثيرات المرتبطة بوسائل الإعلام، يأتي على رأسها "التأثير المعرفي"، إلى جانب "التأثير العاطفي" و"التأثير السلوكي"، كونه يربط حدوث هذه التأثيرات بدرجة اعتماد الجمهور على المعلومات التي تقدمها وسائل الإعلام[5].

وتفترض هذه النظرية أن الجمهور يلجأ إلى وسائل الإعلام لتلبية حاجاته في الحصول على المعرفة وبناء مواقفه السلوكية في ظروف معينة، فكلما زادت درجة عدم الاستقرار في المجتمع زاد تعرض الجمهور لوسائل الإعلام، ويرى كل من (ميلفن، وساندرا) أن هذه النظرية تستند على مجموعة من الفروض الفرعية وأهمها: [6]

أ.إن اختلاف درجة الاستقرار والتوازن في النظام الاجتماعي يعود إلى التغيرات المستمرة، ومن ثَمَّ فإن الحاجة إلى المعلومات والأخبار تتزايد أو

تتناقص تبعا للحاجة لهذه الأخبار والمعلومات، إذ يكون الأفراد أكثر اعتمادا على وسائل الإعلام في الحصول على المعلومات.

ب. حيوية النظام الإعلامي عند أفراد المجتمع تزيد من درجة اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام لإشباع حاجاتهم.

ج.اختلاف حاجات الجماهير، وأهدافهم الفردية والنفسية تؤثر في درجة اعتمادها على وسائل الإعلام.

وتحاول هذه النظرية فهم العلاقة بين الإعلام والجمهور، وتركز في هذا على الإجابة عن السؤال: لماذا يتابع الجمهور وسائل الإعلام لتحقيق الهدف؟ وتسعى النظرية إلى اختبار العلاقة بين الأجزاء الصغيرة، والكبيرة في النظام الاجتماعي لمحاولة فهم سلوك كل جزء، وتوضيحه في ضوء وطبيعة العلاقة بين عناصر النظام ككل، ولأن الإعلام جزء من هذا النظام الاجتماعي، فإن النظرية تنظر إليه من منطلق العلاقة التي يبنيها الأفراد مع وسائل الإعلام[7].

وتستند هذه النظرية إلى وجود علاقة قوية بين الجمهور والإعلام والنظام الاجتماعي، أما محور هذه النظرية فيقوم على أن الجمهور يعتمد على وسائل الإعلام لتزويده بالمعلومات التي تلبي حاجاته، وتساعده في تحقيق هذه الاحتياجات، وهذا يبين العلاقة القوية التي تربط هذه النظرية بمنظور الاستخدامات.[8]

الدراسات السابقة:

تستعرض الباحثة عدد من الدراسات والبحوث السابقة التي تهدف إلى معرفة دور وسائل الإعلام العمانية في طرح القضايا المجتمعية للجمهور: وهذه الدراسات هي:

1- دراسة "هايدي محمد صبري"، عام 2019، بعنوان "أطر تقديم الأحداث والقضايا الاجتماعية في تغطية الصحافة الفرنسية للشؤون المصرية"[9].

هدفت الدراسة لرصد وتحليل أطر تقديم الأحداث والقضايا الاجتماعية في تغطية الصحافة الفرنسية للشؤون المصرية، بهدف توصيف وتحليل الأطر التي استخدمتها الصحف الفرنسية في تقديم القضايا والأحداث

الاجتماعية المصرية، وتحديد أهم القضايا الاجتماعية المصرية والقوى الفاعلة المؤثرة في التغطية الخبرية لتلك القضايا ومصادر المعلومات الصحفية التي اعتمدت عليها صحف الدراسة، وتعد الدراسة من البحوث الوصفية التي اعتمدت على منهج المسح بشقيه الوصفي والتحليلي، واعتمدت الدراسة على عينة قوامها (285) موضوعًا من أربع صحف فرنسية، أظهرت نتائج الدراسة أن صحيفة (Le Monde) تفوقت على غيرها من صحف الدراسة في تغطيتها الإخبارية ومتابعة القضايا الاجتماعية للشؤون المصرية.

2- **دراسة "منى السيد أحمد عبد الله"، عام 2019، بعنوان "دور الإذاعات المصرية في توجيه الشباب نحو العمل المجتمعي في إطار نظرية المسؤولية الاجتماعية"**[10].

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإذاعات المصرية في إمداد الشباب بالمعلومات والأفكار والقيم الخاصة بالعمل المجتمعي، انطلاقا من أهمية الدور المجتمعي الذي يتعين على وسائل الإعلام عامة والإذاعات المصرية على وجه التحديد أن تقوم به، إذ تنبع أهمية مشاركة الشباب في العمل المجتمعي من تعزيز انتمائهم لأوطانهم وتنمية مهاراتهم وقدراتهم العلمية والعملية، واعتمدت الدراسة على منهج المسح بشقيه التحليلي والميداني، واشتملت عينة الدراسة التحليلية على تحليل عدد (7) برامج في المحطات الإذاعية الحكومية والخاصة بطريقة الحصر الشامل لكل برنامج في كل إذاعة على حدة، واعتمدت الدراسة الميدانية على صحيفة الاستبانة، وعينة قوامها (200) مفردة من الشباب المصري، ومن أهم نتائج الدراسة أن إذاعة (راديو مصر) رغم كونها من الإذاعات الحكومية، إلا أنها أكثر حرصا على التطور والتجديد لإضفاء الحيوية على المضامين المقدمة وتوثيقها بمشاركة الضيوف في البرنامج.

3- **دراسة "وليد محمد حسن النحاس"، عام2018، بعنوان "دور المواقع الإخبارية والتواصل الاجتماعي في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو القضايا العامة**[11].

تهدف الدراسة إلى رصد وقياس دور المواقع الإخبارية وشبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو القضايا العامة المهمة، التي تفرض نفسها بقوة على الساحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المصرية؛ مثل تشكيل مجلس النواب الحالي، والانتخابات المحلية، وانهيار الجنيه المصري، وعدم الاستقرار الأمني، والتحرش الجنسي، وغيرها من القضايا المهمة في المجتمع المصري، فضلا عن رصد وقياس المتغيرات الوسيطة في عملية تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو القضايا العامة، واستمدت الدراسة أهميتها من أهمية شبكة المعلومات، بما تتضمه من مواقع إخبارية وشبكات اجتماعية، وتكمن أهميتها في ضوء غياب مصداقية الوسائل التقليدية وانحيازها إلى قوى السيطرة والهيمنة في المجتمع على حساب الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية، واستخدمت الدراسة نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، وتنتمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية معتمدة على منهج المسح. وطبق الباحث دراسته على عينة عمدية متاحة قوامها (400) مبحوث من مستخدمي المواقع الإخبارية ومواقع التواصل الاجتماعي، عبر شبكة المعلومات بشكل منتظم، وأظهرت نتائج الدراسة أن (81.4%) من المبحوثين عينة الدراسة يستخدمون شبكة المعلومات "دائما"، ويستخدمه "أحيانا" (16.3%)، أما الاستخدام "نادرا" فلم يتعد (2.3%).

4- دراسة "Ebenezer Adoo"، إبنيزر أدو وآخرون"، عام 2018، بعنوان "التغطية الإعلامية الغانية للعنف ضد المرأة والفتيات والآثار المترتبة على تعزيز الصحة[12].

هدفت الدراسة إلى التعرف على تغطية الإعلام القومي في غانا حول قضايا العنف ضد المرأة والفتيات والآثار المترتبة على صحة النساء، واستخدمت الدراسة تحليل الأطر الإعلامية كإطار منهجي للتعرف على الكيفية التي يقدم بها العنف ضد المرأة في وسائل الإعلام بدولة غانا، وتم الاعتماد على منهج تحليل المضمون بهدف تحليل (48) مقالا إخباريا، قدم بالصحف الغانية حول قضية العنف ضد المرأة، وقد اختيرت الصحف ذات الطابع القومي من حيث السمات ويومية النشر، ومن أهم نتائج الدراسة أن

قضية العنف ضد المرأة قدمت في المقالات الإخبارية محل الدراسة في شكل حالات فردية، دون الإشارة إلى المضامين الاجتماعية الأوسع التي حدثت فيها واستخدمت لهجة اللوم الموجهة للضحية بشكل واسع في المقالات.

5- دراسة " Kristine Nicolini"، كريستين نيكولايني، عام 2018، بعنوان "دور الإعلام والتغطيات الصحفية في واشنطن حول المسيرات النسائية والمنظمات الخاصة بقضايا المرأة في أمريكا[13].

هدفت الدراسة إلى التعرف على الطرق التي تقدم بها المسيرات النسائية الأمريكية في وسائل الإعلام الأمريكية وتحديدا في ولاية واشنطن، وإذا ما كانت التغطية الإعلامية تؤيد رسائل المنظمات النسوية أو تتعارض معها، واعتمدت الدراسة على تحليل مضمون التغطية الإعلامية الخاصة بالمسيرات النسائية في واشنطن العاصمة، واختيرت ثلاث مؤسسات إخبارية لتحليل تغطيتها الإعلامية لمدة أربع أسابيع متتالية، وهي مؤسسات (فوكس نيوز، يو إس أيه توداي، نيويورك تايمز)، وأظهرت نتائج الدراسة أن شبكة (فوكس نيوز) من المؤسسات المعارضة للمنظمات النسائية في أمريكا.

6- دراسة "ندى جابر خالد الصباح"، عام 2017، بعنوان "دور وسائل الإعلام الكويتية في تزويد النخب الكويتية بالمعلومات عن القضايا السياسية الداخلية والخارجية[14].

هدفت هذه الدراسة إلى رصد وتحليل المعالجات الإعلامية لوسائل الإعلام الكويتي (صحف– وتلفزيون)، ودورها في تزويد النخب الكويتية بالمعلومات حول القضايا السياسية الداخلية والخارجية، واعتمدت الدراسة على منهج تحليل المضمون والمسح وأجريت الدراسة التحليلية على عينة الصحف الكويتية (الوطن– القبس)، وعينة من نشرات الأخبار في القنوات التلفزيونية الكويتية (تلفزيون الكويت– قناة الوطن)، وأجريت الدراسة الميدانية على عينة من النخبة الكويتية قوامها (400) مفردة، قسمت بالتساوي بين النخب الأكاديمية،

والسياسية، والإعلامية، والبيروقراطية، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن صحيفتي الوطن والقبس وظفت في تغطيتها للقضايا السياسية سواء الداخلية أم الخارجية عددا من الفنون والأشكال الصحفية، جاءت في مقدمة تلك الفنون الأشكال الخبرية، يليها المقال التحليلي، ثم فن الكاريكتير.

7- دراسة "عمر بن عبد العزيز العوضي"، عام 2017، بعنوان "وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في نشر المعرفة بالقضايا الاجتماعية في سلطنة عُمان"[15].

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر المعرفة بالقضايا الاجتماعية في المجتمع العُماني، وذلك من خلال التعرف على حجم المعرفة بالقضايا الاجتماعية، ورصد طبيعة دور وسائل التواصل الاجتماعي في نشر المعرفة بالقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، واستخدمت الدراسة نظرية الفجوة المعرفية. وتعد من الدراسات الوصفية، مستخدمة المنهج المسحي على عينة قوامها (400) مفردة من الجمهور العُماني لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، وأظهرت نتائج الدراسة تصدر معدل المتابعة لوسائل التواصل الاجتماعي "أكثر من ثلاثة أيام"، وهو أحد مظاهر التطور والتقدم التكنولوجي للمجتمع والأفراد، في الانتفتاح على الثقافات الأخرى.

8- دراسة "خالد بن محمد الكثيري"، عام2015، بعنوان "دور وسائل الإعلام العُمانية في ترتيب أولويات القضايا السياسية لدى الرأي العام العُماني"[16].

تهدف الدراسة إلى قياس درجة الارتباط بين ترتيب أولويات وسائل الإعلام العُمانية لا سيما الصحافة والتلفزيون، وأولويات القضايا السياسية لدى الرأي العام العُماني، وذلك من خلال تحديد أبرز القضايا السياسية التي تركز عليها الصحافة والتلفزيون العُماني، واتبعت الدراسة نظرية ترتيب الأولويات ونظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، وتعد الدراسة من الدراسات الوصفية، التي اعتمدت على منهج المسح لتحليل مضمون (الصحافة التلفزيون) عينة

الدراسة، واستبيان على عينة عمدية من الرأي العام العُماني، وأوضحت النتائج العامة أن القضايا السياسية تحتل المرتبة الأولى من إجمالي عدد أيام التحليل في صحيفتي عُمان والزمن، ويرجع ذلك لاهتمام السلطنة وتوجه الإعلام المقروء للقضايا السياسية.

9- دراسة "JOHN OTIENO OKANDE" جون اوتينو اوكاندي، عام، 2015 بعنوان "تأثير وسائل الإعلام لنشر الوعي حول قضية فرص العمل للشباب الكيني: دراسة معمقة حول صندوق اويزو للفرص في كينيا"[17].

تهدف الدراسة إلى تحليل دور وتأثير وسائل الإعلام في نشر الوعي حول فرص العمل للشباب في كينيا، وتحديد نوع وسائل الإعلام الأكثر استخدامًا من قبل الشباب الكيني لمعرفة المزيد حول الفرص المعروضة من قبل الصندوق. اعتمدت الدراسة على منهج جمع عينات عشوائية لـ (90) مشاركًا في صندوق اويزو للفرص في كينيا، من خلال جمع استبيانات ومقابلات من المشاركين على مدى أربعة أسابيع بين سبتمبر وأكتوبر 2015، ومن أهم نتائج الدراسة تظهر النتائج التحليلية للبيانات أن دور وسائل الإعلام ليس بالفعالية المتوقعة في بداية هذه الدراسة، و بينت النتائج أن الشباب الكيني يعتمد على التلفاز في الحصول على المعلومات بشكل عام، ولكنه يفضل الحصول على المعلومات من خلال الراديو لسهولة الولوج للراديو في أي مكان.

وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة، وتمثلت الاستفادة فيما يلي:

1- ساهمت الدراسات السابقة في التحديد الدقيق لمشكلة الدراسة وصياغة تساؤلات البحث، كما ساعدت الباحثة في تفسير نتائج الدراسة ومقارنتها بدراسات الباحثين الآخرين.

2- من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ونتائجها والأطر النظرية التي استخدمتها، رأت الباحثة أن يكون الإطار النظري المناسب للدراسة الحالية هو أنموذج الاعتماد على وسائل الإعلام؛ إذ وجد أن أغلب الدراسات

السابقة تلجأ إلى استخدام نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام في أوقات الأزمات والصراع، والبحث عن معلومات عن قضايا تهمهم.

3- أوضحت الدراسات دوافع استخدام وسائل الإعلام المختلفة لمعرفة القضايا المجتمعية والتي يهتم بها الجمهور والبحث عن حلول لهذه القضايا.

الاطار النظري:

المنهج الاجتماعي والقضايا المجتمعية في سلطنة عُمان:

أولاً: الإعلام العُماني والمنهج الاجتماعي.

تعتبر وسائل الإعلام العُمانية بمختلف أنواعها من الأدوات المهمة التي تسهم بشكل كبير في بناء المجتمع، وذلك لما يشهده قطاع الإعلام والاتصالات من تطور هائل في العلاقة مع الجمهور وطبيعة إنتاج الرسالة الإعلامية، وقدرة الجمهور على المشاركة في العملية الإعلامية والتدفق الهائل للمعلومات باتجاهين، ومن ثَمَّ أصبح لوسائل الإعلام بما فيها الإذاعة والتلفزيون دور مهم في تشكيل التكوين الثقافي لأفراد المجتمع والعمل على بناء مجتمع واعٍ، ويساعده في تشكيل الرأي العام ورصد المستوى الثقافي للمجتمع[18].

وتم منذ عام (1976) تنفيذ خطط خمسية متتابعة لبناء الوطن والمواطن في السلطنة، حيث تم استغلال عائدات الثروة النفطية في تطوير الهياكل الاجتماعية، وتسريع إنشاء البنية الأساسية، وفي عام (2016) اعتمد السلطان قابوس الخطة الخمسية التاسعة، التي تمثل الرؤية العُمانية (عُمان 2020) وتمهد للرؤية المستقبلية (عُمان 2040)، ترتب على ذلك كله أن ارتفعت صروح دولة عصرية راسخة في السلطنة، تستمد قدرتها وقوتها من علاقة فريدة وشديدة الخصوصية بين الحاكم والمحكوم، ومن رؤية واضحة ودقيقة تؤمن بأن الإنسان العُماني هو هدف التنمية وغاياتها، وفي الوقت نفسه أداتها وصانعها، فشهدت السلطنة، ولا تزال، طفرة نوعية ارتقت بها إلى مصاف الدول العصرية والحديثة، وذلك بفضل رؤية السلطان قابوس الاستراتيجية المستقبلية للتطوير والتحديث، من خلال توفير مناخ من الأمن والسلام والاستقرار، ودعم العلاقات الخارجية، بعدم تدخل عُمان في السياسات الداخلية للدول، ونأت بنفسها عن المشاكل السياسية التي تعصف بالمنطقة والعالم، وفق

نهج عقلاني تستسقي منه السياسة الخارجية العُمانية أصولها، ومنابعها في تقييم الأمور بحكمة وموضوعية، وبهذه الرؤية الواضحة والعميقة أسست السلطنة علاقاتها الخارجية كدولة سلام، تسعى لحل الخلافات بالحوار الإيجابي والطرق السليمة، وتعزيز الأمن والسلام والاستقرار[19].

وأدركت القيادة العُمانية جيدا أن مسار التنمية المستدامة طويل ومعقد، فحاجات الناس مستمرة إلى السكن، والعلم، والعمل، والعناية الصحية، والاهتمام بسلامة البيئة، وزيادة الإنتاج وتسويقه، وأن هناك سلبيات كثيرة تنشأ عن عملية التحديث في أي مجتمع، ترافقها أزمات حادة في أوساط العمال والموظفين والمثقفين. فالحكومة عاجزة عن تأمين فرص عمل لجميع المواطنين، حتى في أرقى الدول المتطورة، لذلك عملت على حل المشكلات الناجمة عن التحديث من خلال الحوار الديموقراطي، واحترام حقوق الإنسان الأساسية، والتعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص، ومعاقبة الفاسدين والمفسدين في مؤسسات وإدارات القطاع الحكومي[20].

وقد اعتمد المجتمع المعاصر في مسيرته وفي تأديته لوظائفه السياسية والاجتماعية والثقافية على الإعلام الجماهيري، وعلى عمليات انتقال المعلومات والأفكار وتداولها، لأن الإعلام يقوم بدور فاعل في تعريف المواطنين، في المجتمعات المختلفة بالقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إذ إن بلدان العالم الثالث، وهي تتسلم نماذج التنمية الاقتصادية إنما تتسلم السلوك وأنماط العيش، لأن النماذج التكنولوجية والاقتصادية هذه ليست خالية من القيم ولا يمكن عزلها عن سياقها الأصلي[21].

ثانيًا: القضايا المجتمعية في سلطنة عُمان

فرض التقدم التكنولوجي والعلمي حضارة قوامها الثورة الإلكترونية، كان لها تأثير عميق في تغيير الخصائص العامة للمجتمع ببنائه الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، وغيره، ومهدت طريقا لمزيد من تطلعات الفرد، وضاعفت من قدراته المهارية والمعرفية، وكما أن لتلك الثورة إيجابياتها، فلها العديد من السلبيات أساسا على قضايا التأقلم على هذه الحياة السريعة، وكيفية

التآلف بين الفكر الحديث والتراث في جميع نواحي الحياة التربوية، والعلمية، والاجتماعية.

فالإعلام هو من أهم النظم الاجتماعية التصاقا وتفاعلا مع الحياة، والأنماط الاجتماعية المتعددة، فهو يؤثر ويتأثر بالإطار الاجتماعي والثقافي والمعرفي في المجتمع، وتقاس فعالية العملية الإعلامية في أي مجتمع من خلال كيفية تعامله وتفاعله مع الفرد والبناء الاجتماعي والثقافي، ومن هنا كانت الحاجة في تلك الظروف الاجتماعية إلى مزيد من الدراسات، التي تحلل البناء الاجتماعي، والثقافي، والفكري؛ لتحديد وتفسير العلاقات الاجتماعية المتجددة، التي أحدثها التطور التكنولوجي والعلمي من عواقب أسهمت في التغيير في العلاقات الإنسانية على المجتمع، هذا المنهج الاجتماعي وحده القادر على تقديم تفسيرات علمية لأهم القضايا والمشكلات المرتبطة بتأثير وسائل الإعلام في المجتمع خاصة، فقد شغل اهتمام الباحثين في ميادين علم النفس، وعلم الاجتماع، والتربية، والاتصال؛ نظرا لما له من تأثير واضح في اتجاهات الفرد والجماعة(22).

فإذا عرفنا أهم أدوار الإعلام في العصر الحديث تعريفا علميا، وفقا لمدارس الفكر الاجتماعي، لوجدنا أنه ظاهرة اجتماعية تؤثر وتتأثر بالإطار الاجتماعي، والثقافي، والمعرفي، بمعنى أن الإعلام هو نظام متكامل يرتبط ارتباطا وثيقا بأهداف المجتمع، ومشكلاته وقضاياه، فيمكنه تحجيم تلك القضايا والمشكلات عن طريق إرشاد وتوجيه الرأي العام إلى أنسب الحلول لمواجهتها، كما أن تلك القضايا والمشكلات يمكنها إذا أهملت أن تؤثر في فعالية الإعلام، والثقافة ووظائف كل منهما الاجتماعية المختلفة، ولعل أهم تلك الأدوار الوظيفية للإعلام -وفقا لهذا التعريف في دول العالم النامي خاصة-: المشاركة، والتفاعل، والتأثير الاجتماعي، والتثقيف والترفيه الواعي، وإنارة الرأي العام للمشكلات المختلفة، هذا إلى جانب أدوار التعويض النفسي الواعي، وتأكيد القيم والمفاهيم الاجتماعية المختلفة، وتثبيت الهوية القومية، والتحديث الاجتماعي(23).

- **أبرز القضايا المجتمعية في سلطنة عُمان:**

تتعـدد القضـايا فـي المجتمـع العُمـاني الاجتماعيـة، والاقتصـادية، والسياسية...إلخ ومن بين أهم القضايا في سلطنة عُمان، التي شغلت فكر المواطن والمقيم على أرض السلطنة -في الوقت الراهن ومع تطور الأزمة الاقتصادية في العالم وفي البلاد تحديدا-:

- قضية البطالة والباحثين عن العمل
- قضايا التربية والتعليم
- قضايا الصحة والأخطاء الطبية
- قضايا إدمان المخدرات والمؤثرات العقلية
- قضايا الحوادث المرورية
- قضايا ذوي الاحتياجات الخاصة
- قضايا المرأة العاملة
- قضايا البيئة والأنواء المناخية والأعاصير

وفيما يأتي عرض لتلك القضايا والمشكلات في المجتمع العُماني:

1- قضايا الباحثين عن العمل (البطالة) في سلطنة عُمان:

واحدة من القضايا الكبرى التي تشغل الناس في وقتنا الحاضر، الذي تشابكت فيه المصالح وتعقدت به مسائل الحياة ومقتضياتها ومطالبها، ولابس الناس فيها وحولها الكثير من الرؤى والأفكار المتداخلة، التي باتت توجه العامة، وتصنع تصوراتهم ورؤاهم للحياة والوجود من حولهم، وذلك لارتباط العمل بأقواتهم ومصالح الحياة من خلال اقتران العمل بالرزق والطعام، والحياة الآمنة، وتأمين المستقبل[24].

وبلغ عدد المواطنين الباحثين عن عمل -النشطين والمسجلين لدى الهيئة العامة لسجل القوى العاملة- في نهاية الربع الأول من عام (2017)، (34000) باحث عن عمل بنسبة ارتفاع قدرها (4,3%) وفقا للإحصائيات الشهرية للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات، وأشارت الإحصائيات إلى أن النسبة الأكبر من الباحثين عن عمل –النشطين- كانت من نصيب الإناث؛ إذ بلغ عددهن في نهاية مارس الماضي (22000) باحثة عن عمل، وبينت الإحصائيات أن العدد الأكبر من أعداد الباحثين عن عمل –النشطين حسب الفئة

العمرية- تتراوح أعمارهم بين (25-29) عاما. أما عن المستوى التعليمي، فكان العدد الأكبر للمستوى التعليمي الجامعي وبلغ (12000) باحث، وجاء حملة دبلوم التعليم العام وما يعادله في المرتبة الثانية بعدد بلغ (1000) باحث، وجاء حملة الدبلوم الجامعي في المرتبة الثالثة بعدد بلغ (6585) باحثًا عن عمل، و(4271) باحثًا عن عمل من حملة المستوى التعليمي ما دون دبلوم التعليم العام، و(74) باحثا عن عمل من حملة الماجستير والدكتوراه[25].

2- قضايا التربية و التعليم في سلطنة عُمان:

لاشك أن قضية التعليم في أي مجتمع تستحوذ على النصيب الأكبر من اهتمامات الحكومات وصانعي القرارات؛ لما لها من أهمية كبرى في مصير الأمم والدول، وقد حازت قضية التعليم اهتمام الحكومة في سلطنة عُمان بتوجيهات سامية من صاحب الجلالة السلطان قابوس؛ من أجل إصلاح المنظومة التربوية والتعليمية في سلطنة عُمان، ولاشك أن المتأمل في الشأن العُماني سوف يلاحظ التغيرات الكبرى في المنظومة التعليمية العُمانية، قبل وبعد عصر النهضة أي قبل عام (1970) وبعده، فقد كانت قضية التعليم من أوائل القضايا التي استحوذت على اهتمام جلالة السلطان والحكومة العُمانية، ولكن على الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة طيلة أكثر من (40) عاما إلا أن هناك بعض القضايا، التي تشكل مشكلة في المنظومة التربوية لم يتم حلها إلى وقتنا الحالي، وبحسب إحصائية منظمة الاقتصاد والتعاون الدولية التابعة لليونسكو عام (2015)، فقد احتلت سلطنة عُمان المرتبة الأخيرة خليجيا وجاءت في آخر تصنيف الجودة التعليمية، وهذا التصنيف يقوم على نتائج التعليم ومستوى التحصيل الدراسي للتلاميذ، وقد بلغت نسبة الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم نسبة (4.6%) فقط من جملة الميزانية العامة للسلطنة[26].

3- قضايا الصحة والأخطاء الطبية في سلطنة عُمان:

وفقا لبيانات وزارة الصحة العُمانية، فقد عملت الوزارة على وضع العديد من البرامج والخدمات الصحية، التي أسهمت في رفع المستوى الصحي العام للسكان، أما خطة التنمية الخمسية التاسعة (2016- 2020) فهي خاتمة لسلسلة الخطط التنموية ضمن رؤية "عُمان 2020"، وتهدف

إلى تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، وتنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل القومي، وتغيير دور الحكومة في الاقتصاد، وتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص، والارتقاء بالمواطن العُماني وتحسين حالته المعيشية، كما أنّها تقدم خارطة طريق تمهد لصياغة الرؤية المستقبلية (عُمان 2040)، وتماشيا مع هذا التوجه فقد بدأت وزارة الصحة منذ ديسمبر (2015) بإعداد استراتيجية "الصحة 2040" المنبثقة من النظرة المستقبلية للنظام الصحي "الصحة 2050"[27].

ووضعت تلك الخطة في اعتبارها التوجهات الخليجية، والإقليمية، والدولية، والتزامات السلطنة تجاهها، وكذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية عام (2000)، الذي صادقت عليه بتحقيق ثمانية أهداف تنموية، تشكل في مجموعها الأهداف الإنمائية للألفية، وذكرت بيانات وزارة الصحة العُمانية أن منظومة الرعاية الصحية في سلطنة عُمان تتكون من ثلاثة مستويات متكاملة هي: الرعاية الصحية الأولية الفعالة عالية الجودة، التي تقدمها المراكز، والمجمعات الصحية، والمستشفيات المحلية التي تغطي كافة مناطق وولايات السلطنة، والمستوى الثاني الرعاية الصحية الثانوية التي تقدمها المستشفيات المرجعية الموجودة في كل محافظات ومناطق السلطنة، والمستوى الثالث الرعاية الصحية المتخصصة عالية التقنية، التي توفرها المستشفيات الكبيرة في العاصمة (محافظة مسقط)، وهي المستشفى السلطاني ومستشفى خولة ومستشفى النهضة، وجميعها مستشفيات ذات طبيعة شاملة ومرجعية لكافة أنحاء السلطنة[28].

4- قضايا إدمان المخدرات والمؤثرات العقلية في سلطنة عُمان:

احتلت مشكلة انتشار المخدرات بين الشباب في الآونة الأخيرة الصدارة، وأصبحت تشكل ظاهرة اجتماعية تمثل مشكلة من أخطر المشاكل التي تواجه المجتمع العُماني في أبنائه، لما لها من آثار مدمرة اقتصاديا واجتماعيًا على المجتمع أو على الأسرة أو على الفرد، بالإضافة إلى تفشيها بين جميع الأعمار، والمستويات، والفئات الاجتماعية، وتأثيرها السيئ صحيا، واجتماعيا، واقتصاديا عليهم[29].

وتعد مشكلة تعاطي المخدرات وإدمانها من أهم وأخطر المشكلات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب الجوهرية أهمها: تعدد الآثار المدمرة لتعاطي المخدرات فضلا عن تأثير إدمانها في صحة الإنسان الجسمية، والنفسية، والعقلية، ويمتد التأثير السلبي لتعاطي المخدرات ليشمل علاقات الإنسان الاجتماعية، واستقراره الأسري، وتماسك أسرته واستمرارها، كما يتسع نطاق أضرار تعاطي المخدرات، ليشمل أيضا النواحي الاقتصادية للفرد والأسرة[30].

إن مشكلة تعاطي المخدرات -هي بالفعل- من أخطر المشكلات والقضايا؛ لأنها تستهدف هدم الإنسان وتدميره في مختلف مراحل حياته: طفلا، ومراهقا، وشابا، وبالغًا، وشيخا. وهي تعد كذلك لأن جميع المؤشرات تؤكد أن المشكلة، منذ منتصف القرن العشرين آخذة في التنامي والانتشار بشكل مضطرد، وتشير أحدث الإحصائيات في الألفية الجديدة إلى استمرار مشكلة تعاطي المخدرات وإدمانها في الزيادة والاتساع، فقد ارتفع عدد متعاطِي المخدرات في عام (2006) من (208) مليون متعاطٍ، إلى (226) مليون في عام (2010)، وبلغت نسبة الزيادة في عدد المدمنين (8.6%) في أربع سنوات، وفي عام (2014) أشارت الإحصائيات الواردة في تقرير الأمم المتحدة، إلى أن أعداد المتعاطين قد ارتفعت لتصل إلى (247) مليون إنسان، بنسبة زيادة تصل إلى (15%) في أربع سنوات، وأوضح التقرير أن (29) مليون من المتعاطين يعانون من أمراض مختلفة نتيجة إدمانهم، كما أشار التقرير إلى أن ما يقرب من (4.83) مليون مدمن يخضعون لبرامج للعلاج من الإدمان[31].

5- قضايا الحوادث المرورية في سلطنة عُمان:

يعاني العالم من تزايد أعداد حوادث الطرق، التي تتسبب في خسائر بشرية ومادية فادحة فاقت في كثير من الأحيان ما تسببه الأمراض والكوارث، لذلك تحظى قضية الحوادث المرورية باهتمام دولي، وإقليمي، ومحلي؛ لتأثيرها المباشر وغير المباشر في مجالات التنمية.

وقبل الخوض في تأثير الحوادث الرورية لا بد من معرفة مفهوم الحوادث المرورية، وهو المقصود به الفعل الخطأ الذي يصدر دون قصد سابق

أو عمد وينجم عنه ضرر، سواء أكان وفاة أو إصابة، أو تلفا بسبب استخدام المركبة أثناء حركتها على الطريق العام[32].

وأشارت المؤشرات والإحصاءات المرورية ومنها التقرير العالمي للإصابات الناجمة عن حوادث المرور، الذي أصدرته منظمة الصحة العالمية في نوفمبر (2016)، والذي بيَّن أن عدد الوفيات بلغ (١,٣مليون) حالة وفاة بواقع ثلاثة آلاف حالة يوميا، فيما يتراوح عدد الإصابات بين (٢٠ مليون)، و(٥٠ مليون) إصابة سنوية، وأفاد التقرير أن ما نسبته (٩٠٪) من حالات الوفاة والإصابة في الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل، وأورد التقرير توقعات منظمة الصحة العالمية بزيادة أعداد ضحايا الحوادث المرورية بحلول عام (٢٠٢٠)، بنسبة (٦٠٪) عن معدلاتها الحالية، ما لم تتخذ إجراءات فعَّالة للحد من حوادث الطرق[33].

6- قضايا ذوي الاحتياجات الخاصة في سلطنة عُمان:

وضعت سلطنة عُمان قوانين لرعاية وتأهيل ذوي الإعاقة، فقدمت تعريف للمعاق بأنه الشخص الذي يعاني من نقص في بعض قدراته الحسية أو الجسدية أو الذهنية خلقيا، أو نتيجة عامل وراثي، أو مرض، أو حادث، مما يحد من قدراته في تأدية دوره الطبيعي في الحياة قياسا على من هم في عمره، بما يحتاج معه إلى الرعاية والتأهيل حتى يؤدي دوره في المجتمع[34].

ومن أهم جهود الدولة في مجال دعم ذوي الإعاقة الإعفاءات الجمركية على السيارات المجهزة، وتخفيض الرسوم الحكومية ورخص القيادة، وقد أسست عدة مؤسسات حكومية وغير حكومية من أجل حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، ولعل من أشهر تلك المؤسسات الجمعية العُمانية للمعاقين، وأنشئت في عام (1995)، ومن أهداف الجمعية:

- توفير الخدمات والرعاية والتأهيل الخاص لذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الإعاقة.
- توفير الوظائف المناسبة والملائمة لذوي الاحتياجات، داخل القطاع العام أو القطاع الخاص.
- توفير الأجهزة التعويضية مجانا لذوي الإعاقة مثل الكراسي المتحركة والسماعات وغيرها.

7- قضايا المرأة العاملة في سلطنة عُمان:

حققت المرأة تقدما في كافة النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، مما انعكس على كافة مؤشرات التنمية البشرية في سلطنة عُمان، نتيجة ضمان حقوقها في إطار تشريعي مجسد في النظام الأساسي للدولة، ومصادقة السلطنة على الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) بموجب المرسوم السلطاني رقم (2005/42)، إلى جانب الاهتمام الخاص بالمرأة في جميع الخطط الخمسية المتعاقبة، ومن خلال ندوة المرأة العُمانية التي عقدت في عام (2009)، لتمكينها والنهوض بواقعها وذلك تجسيدا للتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة -أعزه الله-، وبالرغم من ذلك إلا أننا ندرك بأن المشاكل الاجتماعية السلبية تشكل خطرا على المجتمع، ومظهرا من مظاهر تأخير التقدم والازدهار، مع مرور الوقت، وإذا لم يتصد المجتمع بمؤسساته الرسمية والمدنية لهذه المشاكل فقد تتفاقم، وتتحول إلى مشاكل وظواهر مجتمعية، ويصعب معالجتها وحلها وتزداد آثارها، وترتفع تكلفة حلها من ناحية الجهد، والوقت، والمال[35].

ولقد جاءت أحكام الشريعة الإسلامية التي تعد أساس التشريع في سلطنة عُمان طبقا للمادة رقم (2) من النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (96/101)؛ لتعطي المرأة حقوقها، ورفعت عنها قيود الظلم والاستبداد، التي عانت منها لمدة طويلة من الزمن، وعليه فإن التشريعات العُمانية ذات الطابع الاجتماعي المتعلقة بالمرأة صدرت بمراعاة الأسس الإسلامية في هذا الجانب، وما تقرره من حقوق وحماية للمرأة، أما التوجيهات السياسية في السلطنة فهي واضحة وجلية، في حفظ المكانة الاجتماعية للمرأة العُمانية والنهوض بها في المجتمع[36].

8- قضايا البيئة والأنواء المناخية والأعاصير في سلطنة عُمان:

تعد سلطنة عُمان من أكثر الدول العربية اهتماما بالبيئة، رغم مواجهتها تحديات في هذا المجال جراء تغير نمط الحياة، والصعوبات الاقتصادية، وتعد سلطنة عُمان -بفضل التنوع الإحيائي والبيئي والجغرافي، إلى جانب الاهتمامين الرسمي والشعبي بالسياحة البيئية- أحد أهم البلدان التي تحظى باهتمام عالمي

في هذا السياق، فقد أثمرت الجهود التي بذلت للحفاظ على الغطاء النباتي، والحد من صيد الأنواع النادرة من الحيوانات، وسن قوانين تحافظ على نقاء البيئة؛ بانضمام السلطنة إلى قائمة الدول المتقدمة في المجال البيئي، وتخشى السلطنة أن تُحدث التغييرات القادمة نحو التنويع الاقتصادي اختلالا بيئيا يصعب ضبطه، لا سيما إذا جرى التركيز على قطاعات المعادن، والثروة السمكية، والسياحة، وهو ما يوجب اتخاذ الاحتياطات اللازمة.

حظيت البيئة العُمانية منذ السنوات الأولى لانطلاق مسيرة النهضة المباركة، برعاية حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس، واهتمامه السامي بضرورة حمايتها والحفاظ على مواردها كتراث طبيعي بالغ الأهمية، ورصيد متجدد لخطط التنمية ومشروعاتها، فأنشئت أول وزارة للبيئة بالمرسوم السلطاني رقم (1984/57)، وتسعى سلطنة عُمان إلى تعزيز المشاريع التنموية،وصون التنوع الأحيائي، والعديد من مشاريع الحماية؛ كمشروع استزراع أشجار القرم، ومشروع استزراع الأشجار البرية، ومشروع ترقيم الغزلان، ومشاريع إدارة السواحل العُمانية، ووضع الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة العُمانية، والاستراتيجية الوطنية للتنوع الأحيائي، ووضع الضوابط اللازمة لزيارة المحميات الطبيعية، وحماية البيئة بشكل عام[37].

ثالثًا: الإعلام المجتمعي ودوره في التعرف على قضايا ومشكلات المجتمع:

إن لوسائل الإعلام دور كبير في جذب انتباه الجمهور وفي توجيه اهتمامه لقضايا معينة، وفي تحديد الموضوعات التي تشغل الرأي العام، وفي الواقع إن أي مشكلة أو قضية لا تتعرض لها وسائل الإعلام لا يمكن أن تجد طريقها إلى الانتشار السريع بين الجمهور، مما يميز وسائل الاتصال البدائية هو سرعة الانتشار، وقدرتها الكبيرة على إثارة الاهتمام لدى الجمهور، ويمكن القول إن ما تنشره أو تذيعه وسائل الإعلام يصبح معروفا للجمهور، وما لا تنشره أو ما لا تذيعه وسائل الإعلام لا يعرف الجمهور عنه شيئا، ومن هنا تتضح أهمية وخطورة دور وسائل الإعلام في هذا الصدد[38].

و يمكن تحديد الإعلام المجتمعي كنسق فكري وعملي يبحث عن الرقي بالإنسان (فردا أو مجموعة) كفاعل أو كموضوع للاتصال، وهذا التعريف

يحيلنا في البداية إلى التصور الفلسفي للإنسان والمجتمع، الذي يهدف إلى وضع الأفراد والمجموعات الاجتماعية في علاقات مع بعضهم، ومن منظور الاستقلالية والمسؤولية -وبشكل ملموس- يبدو أن الإعلام الاجتماعي هو الفرصة للمجتمع المدني ليقدم مختلف مكوناته، ليتعرف بعضهم على بعض، وليتحاوروا في ما بينهم، وهو الإمكانية المفتوحة لكل مواطن أو مجموعة من المواطنين؛ للدخول بحرية وبفعالية للاتصال مع أي مواطن آخر أو مجموعة أخرى في جو من التسامح والاحترام المتبادل(39).

من النتائج التي توصلت إليها الباحثة:

- شبكات التواصل الاجتماعي التابعة للمؤسسات الإعلامية هي من أكثر الوسائل الإعلامية التي يتعرض لها الجمهور العماني، ويعتمد عليها للحصول على معلومات عن القضايا المجتمعية ومتابعة الأحداث الجارية في البلاد.

- قضايا الباحثين عن العمل هي من أبرز وأولى القضايا، التي يحرص الجمهور على متابعتها من خلال وسائل الإعلام العمانية المختلفة (الصحف، والإذاعة، والتلفزيون، وشبكات التواصل الاجتماعي التابعة للمؤسسات الإعلامية العمانية، والمواقع الإلكترونية للمؤسسات الإعلامية العمانية).

- إن الدوافع والحاجات التي تدفع الجمهور العماني لمتابعة البرامج والمواد الإعلامية المتخصصة عن القضايا المجتمعية التي تقدمها وسائل الإعلام العمانية كان من أبرزها الحصول على معلومات مهمة وجديدة، حول القضايا والأحداث الجارية وتحقق المعرفة اتجاهها.

المراجع العربية:

1. علي عبد الفتاح كنعان، **نظريات الإعلام**، (الأردن: عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2014) ص164.
2. حسني محمد نصر، **الاتصال الجماهيري المداخل والوسائل**، (لبنان: بيروت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط1، 2001) ص 247.
3. صالح أبو أصبع، **الاتصال و الإعلام في المجتمعات المعاصرة**، (الأردن: عمان، آرام للدراسات والنشر والتوزيع، 1995) ص80.
4. كامل خورشيد مراد، **الاتصال الجماهيري والإعلام**، (الأردن: عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2011) ص149.
5. محمد منير حجاب، **نظريات الاتصال**، (جمهورية مصر العربية: القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2010) ص301.
6. عصام سليمان موسى، **المدخل في الاتصال الجماهيري**، (الأردن : عمان، اثراء للنشر والتوزيع، ط6، 2009) ص204.
7. علي بن سيف العوفي وهلال بن سالم المشيفري، **دور الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون في الإسهام ببناء مجتمع المعرفة في سلطنة عُمان، أعمال المؤتمر الثالث والعشرون للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات** (قطر، وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، 2012) ص 1800.
8. عمر بن معن العجيلي، **فجر النهضة الحديثة في سلطنة عمان**، (جمهورية مصر العربية: القاهرة، مركز الراية للنشر والإعلام، الطبعة الأولى، 2018) ص 7.
9. مسعود ضاهر، **الاستمرارية والتغيير في تجربة التحديث العُمانية1970-2005**، (لبنان: بيروت، دار الفارابي، 2008) ص322.
10. عبد الله بوهلال، **الإعلام والرأي العام في الأقطار النامية والعربية** (الجزائر، بحث منشور في المجلة الجزائرية للاتصال، العددان 6-7، 1992) ص55.
11. محمود شمال حسن، **سايكيولويجة خطاب الفضائيات** (لبنان: بيروت، دار المكتبة العلمية، الطبعة الأولى،) ص 3.
12. نسمة أحمد البطريق، **الإعلام والمجتمع في عصر العولمة (جمهورية مصر العربية**: القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2004) ص39.
13. ديوان البلاط السلطاني، **المجلة الثقافية**، (سلطنة عمان: مسقط، العدد الثلاثون، مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم، 1فبراير2019) ص 5.
14. **التقرير السنوي، وزارة الصحة العمانية**، (سلطنة عمان: مسقط، 2016).
15. سعيد بن حميد بن سعيد الحرملي، "تعاطي وإدمان المخدرات بين الشباب العماني وأساليب مواجهتها، **دراسة منشورة** (سلطنة عمان: مسقط، وزارة التنمية الاجتماعية،2010) ص 6.
16. مجدي محمد عبد ربه، واقع تعاطي المخدرات بين الأطفال والشباب وآليات الوقاية المقترحة – دراسة ميدانية في المجتمع العماني، **دراسة منشورة**، (سلطنة عمان: مسقط، وزارة التنمية الاجتماعية – المديرية العامة للتخطيط والدراسات، 2017) ص 9.
17. محمد بن سعيد الكلباني، وزير التنمية الاجتماعية، **كلمة الوزارة** (سلطنة عمان: مسقط، وزارة التنمية الاجتماعية، المديرية العامة للتخطيط والدراسات، دائرة الدرسات والمؤشرات الاجتماعية، 2018) ص 7.
18. محمد سيد أحمد وإيمان بالله ياسر، **الإعلام وتزييف الوعي بقضايا ومشكلات المجتمع** (جمهورية مصر العربية: القاهر، الدار المصرية اللبنانية، 2012) ص50.

رسائل الدكتوراه والماجستير:

1. هايدي محمد صبري، أطر تقديم الأحداث والقضايا الاجتماعية في تغطية الصحافة الفرنسية للشؤون المصرية، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جمهورية مصر العربية: القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2019).
2. منى السيد أحمد عبدالله، دور الإذاعات المصرية في توجيه الشباب نحو العمل المجتمعي في إطار نظرية المسؤولية الاجتماعية، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جمهورية مصر العربية: القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتليفزيون، 2019).
3. وليد محمد حسن النحاس، دور المواقع الإخبارية والتواصل الاجتماعي في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو القضايا العامة، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (جمهورية مصر العربية: القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتلفزيون، 2018).
4. ندى جابر خالد الصباح، دور وسائل الإعلام الكويتية في تزويد النخب الكويتية بالمعلومات عن القضايا السياسية الداخلية والخارجية، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (جمهورية مصر العربية: القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم العلاقات العامة والإعلان، 2017).
5. عمر بن عبد العزيز العوضي، وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في نشر المعرفة بالقضايا الاجتماعية في سلطنة عمان، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جمهورية مصر العربية: القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الإعلامية، 2017).
6. خالد بن محمد الكثيري، دور وسائل الإعلام العمانية في ترتيب أولويات القضايا السياسية لدى الرأي العام، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (جمهورية مصر العربية: القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، 2015).
7. وضحة بنت بدر آل ثاني، تطوير برنامج إعداد المعلم في ضوء الدور الإداري المتوقع منه في سلطنة عُمان، **رسالة ماجستير غير منشورة** (سلطنة عُمان: جامعة السلطان قابوس، كلية التربية، 2009)،ص 66.
8. ياسر الشماخي، "دور الخدمة الاجتماعية في مواجبة الآثار الاجتماعية للحوادث المرورية"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (سلطنة عمان: مسقط، جامعة السلطان قوبوس، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، 2012) ص78.
9. طالب بن مطر اليحيائي، اعتماد الجمهور العُماني على وسائل الإعلام أثناء الأزمات– دراسة تطبيقية على أزمة الأنواء المناخية الاستثنائية، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جمهورية مصر العربية: القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الإعلامية، 2013).

المراجع الأجنبية والمواقع الإلكترونية:

1. Stephen W.Llittlejohn, **Theories of** Human **Communication,** Columbus, Ohio: Bell & Howell Co:1978 P.35.
2. Ball – Rokeach S and Defleur ,M.L,Dependency Model of Mass Media Effects , in Gary Pert & Robers Cathcart(**eds**) **Inter/Media Interpersonal Communication in a Media World,**New York : Oxford University Press,1980.PP.229 – 242.
3. Ebenezer Owusu. Addo & Athers ,(2018) ,**Ghanaian media coverage of violence ahainst women and girls ; implications for health promotion.** BMC Womans Health, https://bmcwomenshealth.biomedcentral.com/articles/10.1186/s1290,15/3/2019.

4. Kristine M.Nicolini & Sara Hansen,(2018), **Framinh the Womens March on Washington; Media coverage and organizational messagin alignment,**Public Relations Review, Volum44, Issue 1, Pages 1-10,
https://www.sciencedirect.com/science/artical/pii/S0363811117303521
5. John Otieno Okande (2015) **The influence of media in creating awareness of job opportunities for the youth in kenya: a case study of the uwezo fund initiative,** a research project submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of masters of arts in communication studies at the university of nairobi october 2015.
6. U. N Office on drugs and Crime.(2016).World Drug Report U.N.Publication , New York, .
7. Herve Collet, **Communication pourquori: Le Guide de la communication sociale (**Paris, Cridec,2004).

8. أثير الإلكترونية، تاريخ الدخول (2018/6/3) http://www.atheer.om/archives.
.
9. جريدة الرؤية العمانية، تاريخ الدخول (2018/6/17) https://alroya.om/post.
10. مركز السلطان قابوس العالمي للثقافة والعلوم. www.mosd.gov.om.

هوامش البحث :

(1) علـي عبـد الفتـاح كنعـان، **نظريـات الإعـلام**، (الأردن: عمـان، دار اليـازوري العلميـة للنشـر والتوزيع، الطبعة العربية، 2014) ص164.

(2) حسني محمد نصر، **الاتصال الجماهيري المداخل والوسائل**، (لبنان: بيروت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط1، 2001) ص 247.

(3) صالح أبو أصبع، **الاتصال و الإعلام في المجتمعات المعاصرة**، (الأردن: عمان، آرام للدراسات والنشر والتوزيع، 1995) ص80.

(4) Stephen W.Llittlejohn, **Theories of** Human **Communication,** Columbus, Ohio: Bell & Howell Co:1978 P.35.

(5) Ball – Rokeach S and Defleur ,M.L,Dependency Model of Mass Media Effects , in Gary Pert & Robers Cathcart(**eds**) **Inter/Media Interpersonal Communication in a Media World,**New York : Oxford University Press,1980.PP.229 – 242.

(6) كامـل خورشـيد مـراد، **الاتصـال الجمـاهيري والإعـلام**، (الأردن: عمـان، دار المسـيرة للنشـر والتوزيع، ط1، 2011) ص149.

(7) محمد منير حجاب، **نظريات الاتصال**، (جمهورية مصر العربية: القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2010) ص301.

(8) عصـام سـليمان موسـى، **المـدخل فـي الاتصـال الجمـاهيري**، (الأردن : عمـان، اثـراء للنشـر والتوزيع، ط6، 2009) ص204.

(9) هايدي محمد صبري، أطر تقديم الأحداث والقضايا الاجتماعية في تغطية الصحافة الفرنسية للشؤون المصرية، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جمهورية مصر العربية: القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2019).

(10) منى السيد أحمد عبدالله، دور الإذاعات المصرية في توجيه الشباب نحو العمل المجتمعي في إطار نظرية المسؤولية الاجتماعية، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جمهورية مصر العربية: القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتليفزيون، 2019).

(11) وليد محمد حسن النحاس، دور المواقع الإخبارية والتواصل الاجتماعي في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو القضايا العامة، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (جمهورية مصر العربية: القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتلفزيون، 2018).

(12) Ebenezer Owusu. Addo & Athers ,(2018) ,**Ghanaian media coverage of violence ahainst women and girls ; implications for health promotion.** BMC Womans Health, https://bmcwomenshealth.biomedcentral.com/articles/10.1186/s1290,15/3/2019.

(13) Kristine M.Nicolini & Sara Hansen,(2018), **Framinh the Womens March on Washington; Media coverage and organizational messagin alignment,**Public Relations Review, Volum44, Issue 1, Pages 1-10, https://www.sciencedirect.com/science/artical/pii/S0363811117303521

(14) ندى جابر خالد الصباح، دور وسائل الإعلام الكويتية في تزويد النخب الكويتية بالمعلومات عن القضايا السياسية الداخلية والخارجية، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (جمهورية مصر العربية: القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم العلاقات العامة والإعلان، 2017).

(15) عمر بن عبد العزيز العوضي، وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في نشر المعرفة بالقضايا الاجتماعية في سلطنة عمان، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جمهورية مصر العربية: القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الإعلامية، 2017).

(16) خالد بن محمد الكثيري، دور وسائل الإعلام العمانية في ترتيب أولويات القضايا السياسية لدى الرأي العام، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (جمهورية مصر العربية: القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، 2015).

(17) John Otieno Okande (2015) **The influence of media in creating awareness of job opportunities for the youth in kenya: a case study of the uwezo fund initiative,** a research project submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of masters of arts in communication studies at the university of nairobi
october 2015.

(18) علي بن سيف العوفي وهلال بن سالم المشيفري، **دور الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون في الإسهام ببناء مجتمع المعرفة في سلطنة عُمان، أعمال المؤتمر الثالث والعشرون للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات** (قطر، وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، 2012) ص 1800.

(19)عمر بن معن العجيلي، **فجر النهضة الحديثة في سلطنة عمان**، (جمهورية مصر العربية: القاهرة، مركز الراية للنشر والإعلام، الطبعة الأولى، 2018) ص 7.

(20) مسعود ضاهر، **الاستمرارية والتغيير في تجربة التحديث العُمانية1970-2005**، (لبنان: بيروت، دار الفارابي، 2008) ص322.

(21) عبد الله بوهلال، **الإعلام والرأي العام في الأقطار النامية والعربية** (الجزائر، بحث منشور في المجلة الجزائرية للاتصال، العددان 6-7، 1992) ص55.

(22) محمود شمال حسن، **سايكيولويجة خطاب الفضائيات** (لبنان: بيروت، دار المكتبة العلمية، الطبعة الأولى،) ص 3.

(23) نسمة أحمد البطريق، **الإعلام والمجتمع في عصر العولمة (جمهورية مصر العربية**: القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2004) ص39.

(24) ديوان البلاط السلطاني، **المجلة الثقافية**، (سلطنة عمان: مسقط، العدد الثلاثون، مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم، 1فبراير2019) ص 5.

(25) أثير الإلكترونية، تاريخ الدخول، (2018/6/3) http://www.atheer.om/archives.

(26) عمر العوضي، **مرجع سابق**، ص 62.

(27) وضحة بنت بدر آل ثاني، تطوير برنامج إعداد المعلم في ضوء الدور الإداري المتوقع منه في سلطنة عُمان، **رسالة ماجستير غير منشورة** (سلطنة عُمان: جامعة السلطان قابوس، كلية التربية، 2009)،ص 66.

(28) **التقرير السنوي، وزارة الصحة العمانية**، (سلطنة عمان: مسقط، 2016).

(29) سعيد بن حميد بن سعيد الحرملي، "تعاطي وإدمان المخدرات بين الشباب العماني وأساليب مواجهتها، **دراسة منشورة** (سلطنة عمان: مسقط، وزارة التنمية الاجتماعية،2010) ص 6.

(30) مجدي محمد عبد ربه، واقع تعاطي المخدرات بين الأطفال والشباب وآليات الوقاية المقترحة – دراسة ميدانية في المجتمع العماني، **دراسة منشورة**، (سلطنة عمان: مسقط، وزارة التنمية الاجتماعية – المديرية العامة للتخطيط والدراسات، 2017) ص 9.

(31)U. N Office on drugs and Crime.(2016).World Drug Report U.N.Publication , New York, p 2.

(32) ياسر الشماخي، "دور الخدمة الاجتماعية في مواجبة الآثار الاجتماعية للحوادث المرورية"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (سلطنة عمان: مسقط، جامعة السلطان قوبوس، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، 2012) ص78.

(33) جريدة الرؤية العمانية، تاريخ الدخول (2018/6/17) https://alroya.om/post.

(34) مركز السلطان قابوس العالمي للثقافة والعلوم. www.mosd.gov.om.

(35) محمد بن سعيد الكلباني، وزير التنمية الاجتماعية، **كلمة الوزارة** (سلطنة عمان: مسقط، وزارة التنمية الاجتماعية، المديرية العامة للتخطيط والدراسات، دائرة الدرسات والمؤشرات الاجتماعية، 2018) ص 7.

(36) عمر بن عبدالعزيز العوضي، **مرجع سابق**، ص 84.

(37) طالب بن مطر اليحيائي، اعتماد الجمهور العُماني على وسائل الإعلام أثناء الأزمات– دراسة تطبيقية على أزمة الأنواء المناخية الاستثنائية، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جمهورية مصر العربية: القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الإعلامية، 2013)ص54.

(38) محمد سيد أحمد وإيمان بالله ياسر، **الإعلام وتزييف الوعي بقضايا ومشكلات المجتمع** (جمهورية مصر العربية: القاهر، الدار المصرية اللبنانية، 2012) ص50.

(39) Herve Collet, **Communication pourquori: Le Guide de la communication sociale (**Paris, Cridec,2004)P.102.